

بتسلسل المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٩/٦/٢٠٢٢ في المجلة رقم

الموافق ٢٠٠٦/١/٢٩ برئاسة القاضي السيد ممتحن المصود وحضوره كل من الصادق القضاة احمد محمود الجليلي و فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين و فخيم طه محمد و ابراهيم احمد بيلان و محمد صالح الشيشيني و عمرو صالح التميمي وبمقابلة شهادتين لقس كوركيس العازلتين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المحبزة - ملامة على كاظم

المهير عليه - وزير العدل - خاتمة لوظيفته.

ادعت المدعية - المحبزة - لعام محكمة القضاء الظاهري بالدھوی  
المرفقة ٢٠٠٥/٣٦ سبق وان تم تخصيصها لقضية الازف العرقية  
(١٠٥٦٨) مقاطعة (١٥) بزاوية الفضيلية الى مورثها العيد الشوفي  
مجيد مراعل حسن بموجب سند التسجيل العقاري لمولاج رقم (٦٦٢)-  
تسجيل عقاري (سند المعاملات الدائمة في الرصالة) لكونه عسكري  
وقد استشهد شاهد ثانية الواجب وضمن استحصلات حقوقه والتي تؤول  
إلى ورثته (المدعية والباقي) الا انها فوجئت بالكتاب المرقم  
(٢٠٢١٠/٣/٧) في ٢٠٠٥/٦/٣٧ الصادر من وزارة العدل -  
مديرية تسجيل العقاري العلة - المتضمن وقف معاملة المقاطعة  
(بنها)

الموسولة أعلاه من قبل هيئة التتفق ثبوت صلبة تزوير في القسم الشرعي العبرى وان الهيئة الاستئنافية قد اصدرت تووصيتها ببطلان التسجيل والقرار تلك بقرار وزارة العدل ذي البرق (١٥٦٥/١٣/٢) في ٢٠٠٤/٧/٢١ ولها اهتزت على القرار المذكور حال تبلتها به في ٢٠٠٥/٤/١٩ وان القرار جاء موجهاً بخطها وحمل الورقة الفاسدتين حيث بدت أنها لم تقم أي قسم مزور وان المعاملة كانت مودعة لدى سفط (دلال) لاجازها مقابل اجر لها تطلب دعوة المدعى عليه السيد وزير العدل -اضلالة لوظيفته للمرافعة والحكم بالغاء القرار رقم (٣) المتبع الى مديرية التسجيل الطاري العامة بكتاب وزارة العدل البرقم (١٥٦٥/١٣/٢) في ٢٠٠٤/٧/٢١ وابقاء ملكية القطعة موضوعة الظهور باسم العبد الم توفى مجده مزعلاً حسن وابواليتها الس ورثة حسب القسم الشرعي العبرى بذلك وتحبيله المصروف والرسوم واتخاب المحاماة . فصدرت المحكمة بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١٩ بذلك حبرد ذلك المنظورة المرافعة حكمها ٢٠٠٥/٣٦ حكماً حضوريأً بالفصي برد ذلك العدصية وتحبيلها المصروف كلية مملحة حكمها بأن ولية مورث العدصية قد حصلت في ١١/٧/١٩٩٩ وان قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ١١٧ لسنة ٢٠٠٠ نص على توزيع (المكرمة) على العسكريين وقوى الأمن الداخلي المستمرة بالخدمة وبذلك فإن وفاته كانت قبل صدور القرار المشار إليه لذا يكون التسجيل مختلف لأحجام القرار أعلاه وثبتت كون القسم الشرعي العرق (٨٢٢/١) العذر ٢٠٠١/١٢/٦ الذي بموجبه جرى التسجيل لا يمس (يشع)

الموافق مجيد مزعل حسن .  
ولعد قاتمة المدعى بالحكم المذكور طلب تغافله للأسباب التي  
أوردتها وكيلها بالتحته المؤرخة في ٢٠٠٥/١٨/٢٠١٩ .

**القرار :**

لدى التحقيق والمداولة من قبل المحكمة الاتحادية العليا وجد ان  
الطعن المميزي مقام ضمن المادة القانونية قرار قبره شكلاً . ولدى  
النظر في الحكم المميز وجد أنه صحيح وموافق للقانون . إذ ثابت أن  
تسجيل الطار مووضع الشعري لقطعة ٥٦٨/١٠ مطالعة (١٠) برايس  
الخديوية سجل باسم مورث المميزة مجيد مزعل حسن استناداً للقرار  
١١٧ في ٢٠٠٥/٣/٥ . وإن ثبت من القسم الشرعي الخاص بوفاة  
المذكور والمرقم ٨٢٣/١٩٩٩ انه توفي بتاريخ ٢٦/٣/١٩٩٩ وإن  
القسم الشرعي في الخبرة التسجيل الطاري ثبت من كتاب محكمة  
الاحوال الشخصية قي بحدة الجديدة المرقم ٨٢٢ والصادر  
٢٠٠٢/٨/٣ . ولما كانت الوثيقة ثبت قبل تلاز قرار مجلس  
قيادة الثورة (المنحل) المرقم ١١٢ لسنة ٢٠٠٠ واتفاقه من تاريخ  
صدوره في ٢٠٠٠/٨/٣ فإذا لا يكون المذكور مشمولًا باحكام هذا  
القرار . وبالتالي فإن التسجيل تم استناداً إلى قسم مزور وغير صحيح .  
ولأن التسجيل لم يكتب شكله النهائي فيجوز بطلان التسجيل بقرار

(بعض)

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic Of Iraq

الجمهورية العراقية

The Federal Supreme Court

المحكمة الاتحادية العليا

٢٠٠٦ / العدد ٣٧

نظام /

من وزير العدل حملأ بحكم المادة (١١٢٩) من قانون التسجيل  
العلري . وبما أن تكون دعوى العصبة (المدعى) بحقها ابطال قرار  
وزير العدل لا سند له من القانون . وإن المحكمة بحكمها المعمول  
لتحت برد الدعوى ليكون صحيحاً . فقرر المحكمة رورا الطعون التمهيدية  
ونتحمل العصبة رسم التمهيد وصدر القرار بالاتفاق قس ٢٩ اذني  
العجلة ١٤٤٦ هـ الموافق ٢٠٠٦/١/٢٩ .

الرئيس  
مختار المصوّر

العضو  
طارق محمد الصافي (معهم مختار العطلي)

العضو  
طارق ناصر حسن

العضو  
محمد مختار العطلي

العضو  
أكرم عبد العظيم

العضو  
محمد صالح التميمي

العضو  
مختار شعبان قس العطلي